معوقات البحث العلمي في كليات التربية من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية

(دراسة ميدانية – كلية التربية بصلالة أنموذجاً)

الدكتور عبد الله المجيدل
كلية التربية
جامعة دمشق

الدكتور سالم مستهيل شماس
كلية التربية
جامعة صلالة – سلطنة عُمان

الملخص

هدف البحث الحالي وعنوانه "معوقات البحث العلمي في كليات التربية من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية (دراسة ميدانية – كلية التربية بصلالة أنموذجاً)، إلى تقصِّي المعوقات التي تواجه أعضاء الهيئة التدريسية في كلية التربية بصلالة وتحول دون إنجازهم لأبحاث علمية وانخراطهم بالبحث العلمي، وسبل التغلب على هذه المعوقات وتذليلها. وقد اعتمد الباحثان على استبيان مبدئي استطلاعي، رصد أهم المعوقات التي تواجه أعضاء الهيئة التدريسية في ميدان البحث العلمي، وتحديد محاورها بغية تصنيف هذه المعوقات، حيث تمَّ تصنيف المعوقات بالمحاور التالية: المعوقات المادية، والمعوقات الإدارية والمعوقات الذاتية. وقد قام الباحثان بخطوات

تحكيم الاستبيان وإجراءات الصدق والثبات، وشرعا في تطبيقه. أما عينة البحث فقد كانت شاملة لكافة أعضاء الهيئة التدريسية في كلية التربية بصلالة. وقد تمثلت حدود البحث بالمعوقات التي تواجه أعضاء الهيئة التدريسية في كلية التربية في مجال البحث العلمي، وشكلت كلية التربية بصلالة الحدود المكانية للبحث، والعام الأكاديمي 2004 -2005 شكَّل الإطار الزمني للبحث.استخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي، في محاولتهما للتصدي للأسئلة البحثية التي كان من أهمها:

1- ما نوع معوقات البحث العلمي في كليات التربية من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية؟

2- هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد العينة، عند مستوى الدلالة 0,05 عن بنود الاستبيان ،تعود للمتغيرات التالية: الجنس(ذكور وإناث) الرتبة الأكاديمية (أستاذ، أستاذ مشارك، أستاذ مساعد)، والاختصاص (علمي، أدبي)، وسنوات الخبرة (خمس سنوات وما فوق، دون الخمس سنوات).

استخدم الباحثان البرنامج الإحصائي/ SPSS/ في تحليل المعطيات ، كما استند الباحثان إلى إطار نظري موثَّق حيث اطلع الباحثان على ما أنجز من أبحاث ودراسات تناولت البحث العلمي وما توصَّل إليه الباحثون وموقع الدراسة الحالية من تلك الدراسات. وبعد تحليل المعطيات والمعالجات الإحصائية واستخراج الدلالات، توصَّل الباحثان إلى عدد من النتائج، ومن أهمها:

1- أظهرت نتائج البحث موافقة غالبية أعضاء الهيئة التدريسية بنسبة تقارب 60% على كافة بنود الاستبانة، كما أظهر البحث أن المعوقات الإدارية كانت هي الأشد وطأة على أعضاء الهيئة التدريسية في مجال البحث العلمي.

2- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث فيما يتعلق بمعاناتهم من معوقات البحث العلمي، كما لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية تتعلق بالتخصص،

في حين ظهرت فروق دالة تتعلق بسنوات الخبرة لصالح الأقل خبرة لجهة شدة معاناتهم من المعوقات. كما خلص الباحثان إلى عدد من التوصيات المنبثقة من نتائج البحث. من أهمها:

1- البحث العلمي ضرورة وأولوية وطنية وقومية وأخلاقية وإنسانية تقتضي الإسراع بتأسيس هيئة وطنية للبحث العلمي، تخرجه من الروتين الإداري والمالي المعقد، وتضع برامجه وخطط تنفيذ مشروعاته وتنسيق أولوياته، ومراحل التنفيذ، والتقويم، من خلال إدارات فرعية في المؤسسات البحثية والأكاديمية، تتبع مباشرة للهيئة الوطنية للبحث العلمي.

2- رصد الميزانيات المالية اللازمة للبحث العلمي، وتحريرها من لإجراءات الروتينية المبالغ في إجراءات ضبطها، وترسيخ النظرة إلى الإنفاق على البحث العلمي بأنه ليس هدراً للأموال، بل هو أكثر أنواع الاستثمار ريعاً.

3- تأمين مستلزمات البحث العلمي، من مراكز بحثية متخصصة. وكتب ومراجع، ومواد، ومخابر، وفنيين، وغيرها من مستلزمات.

4- العمل بنظام التفرغ للبحث العلمي لأعضاء الهيئة التدريسية، المعمول به في جامعات العالم، والذي يتيح لأعضاء الهيئة التدريسية وللباحثين فرصة التفاعل مع المؤسسات البحثية والجامعية، ويعزز انطلاقتهم للبحث ويغني خبراتهم ويطلعهم على آفاق بحثية جديدة.

مقدمة:

يعدُّ البحث العلمي من أهم المظاهر المميزة لعصرنا الحالي، حيث أدركت كثير من الأمم بأن وجودها وكيانها وتطورها وقوتها جميعها مرهونة بما تنجزه في مجال البحث العلمي، فأخذت ترسم لذلك الخطط، وتقيم المراكز والمؤسسات، وترصد الاعتمادات المالية الكبيرة، إدراكاً منها بأن الاستثمار في البحث العلمي هو من أكثر أنواع الاستثمار ريعية، وتشكل مؤسسات التعليم العالي، بالإضافة إلى مهمتها في تزويد الأطر بالمهارات والمعارف، أهم المراكز العلمية التي تناط بها مهمة البحث العلمي، وقد مارست الجامعات هذا الدور في جميع الدول التي حققت التقدم في البحث العلمي.

ويلاحظ المتتبع لوظيفة الجامعة تاريخياً أن هذه الوظيفة قد تبدلت وتغيرت وتطورت بتطور المجتمع والعلم،فقد كانت مهمة الجامعة عبر قرون عديدة تنحصر في المحافظة على المعارف، ونقلها من جيل إلى جيل، ولم يكن من مهامها البحث العلمي بمفهومه الحديث، والذي يستهدف نمو المعرفة وتطويرها. ولم تعرف الجامعات مثل هذه المهمة إلا في أوائل القرن التاسع عشر، إثر التطور الهائل والاكتشافات التي شملت مجالات المعرفة جميعها.

ويمكن القول بأن الجامعات في البلدان العربية تعاني من أزمات، كما هو حال التعليم في كثير من بلدان العالم بدءا من وطأة العدد والإقبال المتزايد عليها وانتهاء بجملة التغيرات التي تفرض عليها في سياق سعيها الحثيث للتكيف المستمر مع التطور المتسارع والمتلاحق في مختلف المجالات المعرفية . ويصبح الأمر أكثر صعوبة عندما يكون الحديث عن مؤسسات التعليم العالي في البلدان النامية ومنها البلدان العربية. فهي الآن هدفٌ لانتقادات عديدة، إذ يُلقى على كاهلها قسطٌ كبيرٌ من مسألة التخلف عن ركب الحضارة، وتناط بها لوحدها مهمات التطور والتقدم. وينسى أولئك

أن المؤسسة الجامعية هي جزء من نظام اجتماعي واقتصادي وسياسي متكامل، وإن كنا نؤمن بالمهمة الريادية لمؤسسات التعليم العالي وبأنها أداة التغيير الرئيسة، أو يجب أن تكون كذلك، ولكنها في كل الأحوال تتبادل التأثر والتأثير بمكونات المجتمع جميعها، ومن هنا تغدو مهمة النهوض الشامل والمتكامل بجميع بنى التطور وعلى رأسها البحث العلمي، مهمة جماعية وتكاملية تقع على عاتق جميع فعاليات المجتمع ومؤسساته بتوفير مستلزماته واستحقاقاته والمناخ المواتي لتطوره ونهوضه، لاسيما وأنَّ البحث العلمي لم يعد وقفاً على الباحثين والعلماء وعلى طلاب الدراسات العليا؛ بل أصبح ضرورة لكل إنسان مهما كان عمله أو مركزه، فمشكلات الحياة اليومية تتطلب تفكيراً علمياً منهجياً لحلها، ولم يعدُّ مناسباً استخدام الطرائق غير العلمية واللجوء إلى المحاولة والخطأ في مواجهة هذه المشكلات. [1] إذ يعدُّ عصرنا الحالي بحق عصر العلم والتكنولوجيا، وقد أصبحا مصدراً رئيساً لقوة الإنسان المعاصر، لاسيما وأنَّ الثورة العلمية والتقنية مستمرة، وتزداد عمقاً في مجمل مناحي الحياة، وتمثل التكنولوجيا عاملاً هاماً في تحديد صورة المجتمع، ومن ثم فإن نجاح عملية تحديث المجتمع وجسر الهوة التي تفصل المجتمعات التي هي في طريق النمو عن العالم المتقدم، لن تتم إلاَّ بإحداث تحولات جذرية في تبني العلم والبحث العلمي واستثمار التقدم الهائل في التكنولوجيا ومعطيات العلم الحديث.[2] فإذا ما أردنا أن نلحق بركب التكنولوجيا الذي لا ينفصل عن الثقافة فلا بد من تهيئة المناخ الاقتصادي والسياسي والعلمي والعودة مرة ثانية إلى ريادة العلم للحاق بركب الحضارة.[3]

---

[1] عبيدات، ذوقان، وآخرون (1999)، البحث العلمي (مفهومه، أدواته، أساليبه)، دار أسامة للنشر والتوزيع، الرياض، ص1.

[2] شماس، سالم مستهيل (2003): دراسات في المناهج والإدارة التعليمية،رؤية نقدية معاصرة،دار الكتب الجامعية الحديثة،شبين الكوم، ص55.

[3] المرجع نفسه، ص283.

وبذلك فقد أصبح البحث العلمي شرطاً هاماً لتقدم المجتمع، ويشتمل على مناحي الحياة كافة بما فيها العلمية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية والتقنية[4].

فالجامعات ومؤسسات التعليم العالي هي المكان المناسب لحل جميع الصعوبات الاجتماعية والصناعية والزراعية والطبية والإدارية والاقتصادية وغيرها على المستوى الوطني، وهذا يتطلب تأمين احتياجات البحث العلمي من مراكز بحثية وأدوات ومخابر ومعامل ومراجع وأجهزة تقنية متطورة وأموال كافية.[(1)] فالجامعات ومؤسسات التعليم العالي، هي مراكز إشعاع لأي مجتمع من المجتمعات، ولا يخرج عملها عن إطار وظائفها الثلاث وهي (التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع) وهذه المهمات لا تخرج عن إطار مهمات كليات التربية فهي المعنية بالأدوار الاجتماعية وببناء الإنسان، كما أن هذه الوظائف العامة لا تختلف باختلاف الزمان أو المكان، وهي بمثابة محور الارتكاز الذي تدور حوله أهداف الجامعة وسياساتها واستراتيجياتها وخطط عملها.[2]

وانطلاقاً من هذه الرؤية، التي تضع الإنسان في المقام الأول بعملية بناء البلدان والأوطان والحضارات، والتي تعتبر الثروة البشرية في أي مجتمع أفضل ما يملكه هذا المجتمع ذلك لأن هذه الثروة هي القدرات التي تسهم في تقدم الإنسانية[3]، يتضح الدور الكبير لكليات التربية التي تناط بها هذه المهمة في إعداد المربين ومهمة بناء

[4] التل، شادية (1998)، البحث العلمي في الوطن العربي وتوجيهه لخدمة الجامعة والمجتمع، بحث مقدم إلى مؤتمر التعليم العالي في الوطن العربي في ضوء متغيرات العصر، المنعقد في جامعة الإمارات العربية، العين 13- 15 ديسمبر 1998

[1] فلوح، فايز (1999)، البحث العلمي دليل على رقي الأمة ورغبتها في التقدم، نشرة جامعة دمشق، العدد / 67 / كانون الثاني، ص 9.

2 السويدي، وضحي (1994)، الجامعة ودورها في مجال البحث العلمي، مجلة التربية، العدد 0 11، السنة 23، سبتمبر1994، قطر، ص 115.

[3] شماس،سالم مستهيل (2003):دراسات في علم النفس والصحة النفسية،رؤية معاصرة،دار الكتب الجامعية الحديثة،شبين الكوم،ص242

الإنسان الذي يؤمن بالعلم والبحث العلمي كوسيلة لا بديل لها للتقدم والتطور ولتنمية مختلف جوانب الحياة والنهوض بها.

2- مشكلة البحث:

إن الحاجة إلى الدراسات والبحوث ونتاجات العلم، هي اليوم أشد مما كانت عليه في أي وقت مضى، فالعلم والعالَم في سباق للوصول إلى أكبر قدر ممكن من المعرفة الدقيقة المستمدة من العلوم التي تكفل الرفاهية للإنسان وتضمن له التفوق في إطار التنافس الحضاري، وصولاً إلى فهم مشترك لأهداف وأغراض البحث العلمي ،القائم على تحكيم العقل لتوجيه العلم كعامل مهم في استقرار الأمم وتعاونها في بناء الحضارة الإنسانية.وعلى هذا يدرك الباحثان تمام الإدراك أهمية البعد الإنساني للبحث العلمي الذي يقصدانه، وليس البحث العلمي المسخر لدمار الإنسان والبشرية، بجعل البحث العلمي وسيلة للهيمنة والقهر، بل لرفاه الإنسان ولتحقيق إنسانيته.

وإذا كانت الدول المتقدمة تولي اهتماما للبحث العلمي، فذلك يرجع إلى أنها أدركت أن عظمة الأمم تكمن في قدرات أبنائها العلمية والفكرية والمهارية، وإلى أن تحقيق أهدافها ومرامي سياساتها مرهون بالتفوق في مجال البحث العلمي. والبحث العلمي هو الركيزة الأولى والدعامة الأساسية في اقتصاد الدول وتطورها، وتحقيق رفاهية شعوبها والمحافظة على مكانتها الدولية، وتحصين دفاعاتها، وبذلك يصبح البحث العلمي ضرورة لا يكمن تجاوزها بالنسبة للبلدان العربية ومنها سلطنة عُمان، لأنه السبيل الوحيد لردم الفجوة التي تفصل البلدان التي هي في طور النمو عن العالم المتقدم، هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية لا يمكن المحافظة على إنجازاتنا الوطنية وتعزيزها والمحافظة على هويتنا وكياننا إلا بامتلاك ناصية البحث العلمي، ولكن

للبحث العلمي شروط وظروف واستحقاقات لابد من توافرها، إذا أريد له أن يصبح حقيقة واقعة، وأن ينجح النجاح اللازم وينجز ما تم التخطيط له من مراحل.[4]

وتعدُّ مؤسسات التعليم العالي هي المكان الرئيس للنهوض بالبحث العلمي، وبالنظر إلى المعطيات الإحصائية المثبتة في أدبيات هذه الدراسة يلحظ قصور في مختلف مؤشرات تقدم وتطور البحث العلمي في هذه المؤسسات. ويأتي هذا البحث في سياق تشخيص وتحديد المعوقات التي تواجه أعضاء الهيئة التدريسية في كليات التربية، والتي تعدُّ المؤسسة المعنية بشكل مباشر ببناء الإنسان وتنشئته على التفكير العلمي وتنمية مهارات البحث العلمي لدى المربين والتي ستنعكس على الطلبة والناشئة في مختلف مراحل التعليم ، لاسيما وأن التربية العربية تعاني من مشكلات عديدة ومزمنة زادتها تعقيدا الحلول المرتجلة، التي لم تنبثق عن دراسات علمية منهجية تشخص المشكلة وتضع الحل الناجع بأسلوب علمي مما أعاق دور التربية في عملية البناء والتطوير، وكليات التربية هي من عداد المؤسسات التي تناط بها مهمة إجراء مثل هذه الدراسات والبحوث لإيجاد الحلول العلمية للمشكلات التربوية والاجتماعية التي تواجه البلدان العربية. إلا أننا نلاحظ قصوراً في نشاط البحث العلمي في المجال التربوي والاجتماعي لكليات التربية حيث تواجه أعضاء الهيئة التدريسية معوقات عديدة للبحث العلمي، إثارة اهتمام الباحثين لتقصِّيها والوقوف على طبيعتها؛ لوضعها أمام المعنيين في تطوير البحث العلمي بغية تجاوزها والنهوض بالبحث العلمي في كليات التربية، وبذلك تتلخص إشكالية البحث في السؤال: ما معوقات البحث العلمي في كليات التربية من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية العاملين فيها؟ وما سبل تجاوزها؟.

[4] عاقل، فاخر (1988): أسس البحث العلمي في تقدم العلوم السلوكية، ط 3، دار العلم للملايين، بيروت، ص 272.

3- أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من أهمية البحث العلمي في تطور البلاد وتقدمها، إذ لا يمكن لبلد ما مهما امتلك من إمكانات وموارد وثروات طبيعية أن يلج أبواب التقدم والحضارة ما لم يتقدم بالبحث العلمي وتطبيقاته. وتعدُّ بلدان أوروبا خير مثال على إحرازها التقدم باستثمارها للبحث العلمي، بحيث أصبحت اقتصاديات كثير من بلدانها تفوق اقتصاديات البلدان العربية مجتمعة بنفطها وغازها وجميع مواردها. وما ذلك إلاَّ باستثمار البحث العلمي والتكامل في استثمار مواردها.

ويكتسب البحث أهمية خاصة بكونه يأتي كترجمة فعلية لتوجيهات المقام السامي مولانا صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم، بدعم المؤسسات العلمية، وضرورة تطوير برامج البحث العلمي بمختلف التخصصات.حيث جاء في خطاب جلالته في 2 مايو أيار لعام 2000 عند زيارته المباركة لجامعة السلطان قابوس"**البحث العلمي أمر هام جداً في جميع المجالات، واستمرارية هذا البحث من الأمور الضرورية، وعلينا أن نواكب هذه البحوث والبرامج...وسنعمل كل ما في وسعنا لنمو برامج البحوث العلمية والتخصصات، ونحن نعوِّل على هذه العقول المخططة في الجامعة، وندعوهم أن يعصروا عقولهم لخير هذا البلد حالياً ومستقبلاً**..."([1])

كما يكتسب البحث أهميته من الدور الذي يمكن أن تقوم به كليات التربية ، في حل المشكلات الاجتماعية والتربوية بأسلوب علمي والنهوض بالبحث العلمي من خلال تنمية مهارات التفكير العلمي لدى الطلبة وبناء الاتجاهات الإيجابية نحوه ،وتنمية الفكر النقدي لدى بناة الأجيال، حيث لا بدَّ من تحديد هذه الصعوبات التي تواجه البحث العلمي في هذه الكليات لأن تحديد المشكلة هو الخطوة الأولى الصحيحة باتجاه حلها، وذلك لانتقاء الطرق التي تمكن هذه الكليات من القيام بدورها الوطني

[1] السلطان قابوس بن سعيد(2000): النطق السامي في بيت العلم، مسقط، جامعة السلطان قابوس.

والحضاري في مهمة البحث العلمي التي تعدُّ الشرط الأساسي للتطور والبناء. كما أن البحث العلمي يعدُّ عنصراً أساسياً من عناصر أنشطة عضو هيئة التدريس، إذ إنَّ البحث العلمي الأصيل يساعد على الارتقاء بممارساته المهنية، والاطلاع على ما يستجد في ميدان تخصصه. فالتدريس الجامعي وثيق الصلة بالبحث العلمي، وتشكِّل الأفكار الجديدة والاكتشافات والاختراعات عاملاً هاماً في تحفيز الطلبة، وبناء الاتجاهات الإيجابية نحو مجال المادة العلمية، وإذكاء روح البحث والتساؤل لديهم مما ينعكس على بنائهم المعرفي والأدوار المستقبلية المنتظرة منهم في عملية البناء والتطوير.

4- أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى ما يلي:

1- تقصِّي المعوقات التي تحول دون قيام أعضاء الهيئة التدريسية في كلية التربية بأبحاث علمية.

2- محاولة تصنيف المعوقات التي تواجه أعضاء الهيئة التدريسية في كلية التربية.

3 - الوقوف على الأسباب الجوهرية لهذه المعوقات، من خلال تحليل المعطيات المتوافرة بوساطة أدوات البحث.

4- تقديم المقترحات المنبثقة من نتائج البحث، لتجاوز المعوقات التي تواجه البحث العلمي في كليات التربية، ولتمكين هذه الكليات من أداء دورها التربوي والاجتماعي والعلمي على أكمل وجه.

5- أسئلة البحث:

سيحاول الباحثان من خلال هذا البحث الإجابة عن السؤال البحثي الرئيس ونصه كما يلي:

ما معوقات البحث العلمي في كليات التربية، من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية فيها؟ وما سبل النهوض به؟

ويتفرع عن هذا السؤال الأسئلة التالية:

1- ما نوع معوقات البحث العلمي التي تواجه أعضاء الهيئة التدريسية؟ وأيها أشدُّ تأثيراً فيهم من خلال تصنيفها، معوقات ذاتية، مادية، إدارية، أو غيرها ؟

2- هل هناك فروق دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة 0,05 بين متوسطات إجابات أفراد العينة من أعضاء الهيئة التدريسية في كلية التربية،عن بنود الاستبيان، لجهة المتغيرات التالية: الجنس (ذكور– إناث) الاختصاص (علمي– أدبي)، سنوات الخبرة (خمس سنوات فأكثر – دون الخمس سنوات)، الرتبة الأكاديمية (أستاذ- أستاذ مشارك – أستاذ مساعد – مساعد مدرس)؟

3- هل هناك فروق في عدد الأبحاث التي أنجزها أعضاء الهيئة التدريسية في جامعاتهم قبل مباشرة العمل الحالي في كلية التربية؟ وعدد ما أنجزوه بعد مباشرة العمل الحالي في كلية التربية.

4- ما سبل تجاوز هذه المعوقات، من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية؟

5- ما المعوقات التي حظيت بأكبر نسبة موافقة من أعضاء الهيئة التدريسية في إجاباتهم عن بنود الاستبيان؟ وأي منها واجهت أكبر نسبة معارضة من أعضاء الهيئة التدريسية، في إجاباتهم؟.

6- التعريفات الإجرائية لمصطلحات البحث:

- البحث العلمي:

أورد ابن منظور في لسان العرب في مادة "بحث" بأنها طلبك الشيء، وفي المثل كباحثة عن حتفها بظلفها، والبحث أن تسأل عن شيء، وتستخبره، وبحث عن الخبر وبحثه يبحثه بحثا، وكذلك استبحثه وابتحثت وتبحثت عن الشيء بمعنى واحد أي

فتشت عنه[1]. كما أورد في معنى العلم بأنه نقيض الجهل، علم علمـــا، ورجـــل عـــالم وعليم، وقال ابن جني: لما كان العلم قد يكون الوصف به بعد المزاولـــة لـــه وطـــول الملابسة صار كأنه غريزة[2].

وقد عرفته ثريا عبد الفتاح بأنه "محاولة لاكتشاف المعرفة والتنقيب عنها، وتطويرهـــا وفحصها، وتحقيقها بتقصٍ دقيق ونقد عميق، ثم عرضها مكتملة بذكاء وإدراك؛ لتسير في ركب الحضارة العالمية، وتسهم فيه إسهاماً حياً شاملاً"[3].

أمَّا كير لنجر Kerlingr فقد عرَّفه بأنه "استقصاء منظم ومضبوط واختياري، وناقـــد لقضايا فرضية عن العلاقات المفترضة بين الظواهر الطبيعية". [4]

ويعتمد فان دالين التعريف التالي "هو المحاولة الدقيقة الناقدة للتوصـــل إلـــى حلـــول للمشكلات التي تؤرِّق البشرية وتحيِّرها".[5]

أما تعريفنا للبحث العلمي فهو "النشاط الذي يقوم على طريقة منهجية في تقصِّي حقائق الظواهر بغية تفسيرها وتحديد العلاقات بينها وضبطها والتنبؤ بها، وإحداث إضافات أو تعدُّيلات في مختلف ميادين المعرفة، مما يسهم في تطويرها وتقدمها لفائدة الإنسان وتمكينه من بناء حضارته" .

---

[1] ابن منظور، لسان العرب، طبعة المعارف، مادة بحث.

[2] المرجع نفسه، مادة علم.

[3] ديو بولد، ب فان دالين (1996): مناهج البحث في التربية وعلم النفس، ترجمة محمد نبيـــل نوفـــل وآخرون، ط 6، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ص 17.

[4] الحس، ثريا عبد الفتاح (1973): منهج البحوث العلمية للطلاب الجامعيين، دار الكتـــاب اللبنـــاني، بيروت، ص 24.

5-Kerlinger. F. N. (1976) Foundations of BEHAVIORAL keserech, New York, Holt, Rinehart and WINSTON Inc.

- **المعوقات**:

وهي جميع العقبات والصعوبات المادية والمعنوية والإدارية التي تحول دون إنجاز أعضاء الهيئة التدريسية لأبحاثٍ علمية أو انخراطهم في مجال البحث العلمي، أو تشكِّل عقبة في نشاطهم العلمي.

- **أعضاء الهيئة التدريسية**: هم جميع الكادر من حملة شهادة الدكتوراه والماجستير والدراسات العليا والبكالوريوس ويعملون بالوظائف التدريسية في الكلية من أساتذة و أساتذة مشاركين وأساتذة مساعدين ومعيدين ومساعدين مدرسين.

7- أدبيات البحث:

تشكِّل المعطيات الإحصائية مادة مهمة في تحديد الواقع الحقيقي للبحث العلمي في البلدان العربية، من خلال رصدها لجملة من المؤشرات التي تظهر مقارنتها بدول العالم الأخرى بعض جوانب القصور في أداء المؤسسات العربية المعنية بالبحث العلمي، وعلى رأس هذه المؤشرات مسألة الإنفاق على البحث العلمي، حيث لا يمكن للبحث العلمي أن يتمَّ إلا إذا توافر المال اللازم له، والمال شرط أساسي، وعنصر ضروري من عناصر البحث العلمي، كما أنَّ المال الذي ينفق على البحث العلمي كما يراه أستاذنا الدكتور فاخر عاقل، ليس مالاً مهدوراً، وإنما هو استثمار، إذا أحسن التصرف فيه نما وربا وعاد على البلاد والمؤسسات أضعافاً مضاعفة.[1] ويشير تقرير التنمية الإنسانية العربية إلى أنَّ تمويل البحث العلمي في العالم العربي من أكثر المستويات تدنياً في العالم، إذ لم يتجاوز معدل الإنفاق على البحث العلمي 02% من الدخل القومي مقابل 22% في اليابان، أي أكثر بـ/110/ أضعاف مما ينفقه العرب، وحصة المواطن العربي من الإنفاق على البحث العلمي نحو ثلاثة دولارات فقط مقابل

[1] عاقل، فاخر (1988): أسس البحث العلمي في العلوم السلوكية، ط 3، دار العلم للملايين، بيروت، ص 274.

409 دولارات في ألمانيا، و601 دولار في اليابان، و681 دولار في أمريكا[2]، أمَّا في الكيان الصهيوني فقد بلغ معدل الإنفاق على البحث العلمي 2.53 % في عام 1994 م[1]، وارتفع إلى 6.2 % في عام 1998 م[2]. وإلى 9 % من الناتج المحلي الإسرائيلي في عام 1999 م.[3]

ويشير تقرير التنمية الإنسانية لعام 2003 م إلى تدني الإنفاق على البحث العلمي في البلدان العربية إلى 0.2 % من الناتج القومي، بينما تتراوح نسبة ما يُنفق على البحث العلمي في البلدان المتقدمة بين 2.5 – 5% من الناتج القومي، كما يأتي ما يقارب من 90 % من الإنفاق على البحث العلمي في البلدان العربية من مصادر حكومية، بينما تمثِّل المصادر الحكومية 20 – 30 % من الإنفاق على البحث العلمي في أمريكا، والباقي من الصناعة، في حين أنَّ 3 % فقط من تمويل البحث العلمي في الوطن العربي يأتي من الصناعة.[4]ولم يذكر تقرير التنمية الإنسانية مصدر الـ 7% المتبقية.

كما أن مقارنة الميزانيات العسكرية للبلدان العربية بميزانيات التعليم والبحث العلمي تظهر أن هذه الميزانيات هزيلة وضئيلة، حيث تشير الإحصاءات إلى أن العرب يستهلكون 42 % من مجموع المستهلكات العسكرية في العالم. [5]حيث إنَّ ما أنفقه العرب على البحث العلمي عام 1996 م بلغ 925 مليون دولار معظمها في المملكة

[2] الجرف،ريما سعد (2005):اتجاهات الشباب نحو استخدام اللغتين العربية والإنجليزية في التعليم،مجلة ديوان العرب،عدد كانون الثاني،2005، موقع المجلة على شبكة المعلومات الدولية، ص10.
[1] المركز الفلسطيني للإعلام (2004): الخيار النووي وبناء قاعدة عربية للبحث العلمي والتكنولوجي، موقع المركز على شبكة المعلومات الدولية، ص6.
[2] المرجع نفسه، ص 8.
[3] كيالي، ماجد (2002): تقرير التنمية الإنسانية العربية، شبكة المعلومات الدولية،موقع شبكة الانترنيت للإعلام العربي ، ص 2.
[4] الصوفي، محمد عبد الله (2004)، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام (2003)، تقرير منشور على شبكة المعلومات الدولية، ص 6– 7
[5] الكفري، مصطفى العبد الله (2004): واقع البحث العلمي في الجامعات العربية، الجمعية الدولية للمترجمين، موقع الجمعية على شبكة المعلومات الدولية، ص 2

العربية السعودية ومصر والكويت والمغرب، بينما بلغ ما أنفقه العرب على السلاح في العام نفسه 60 مليار دولار، وهو أعلى إنفاق في العالم.[6]

كما تشير الدراسات إلى أن البحث العلمي في الوطن العربي لا يعاني فقط من قلة الإنفاق وندرة الدعم الصناعي فقط، وإنما يعاني من قلة عدد الباحثين، حيث بلغ عدد الباحثين العرب عام 1996 (19100) باحث في حين يضم المركز القومي للبحث العلمي في فرنسا بمفردها (31000) باحث.[7] ويعدُّ مؤشر عدد العلماء والمهندسين المشتغلين في البحث والتطوير (Rand D) لكل مليون نسمة من أهم المؤشرات المعتمدة لدى اليونسكو في رصد الواقع التكنولوجي لبلدان العالم. حيث تشير بيانات اليونسكو إلى أن هذا المؤشر قد بلغ في الوطن العربي /363/ عالماً ومهندساً مشتغلين في البحث والتطوير لكل مليون نسمة، وذلك عام 1990م، إلا أننا نجد أن هذا الرقم لا يزال متخلفاً مقارنة بالدول الأخرى حيث بلغ هذا المعدل /3359/ في أمريكا الشمالية، و2206/ في أوروبا، و/3600/ في مجمل الدول المتقدمة للسنة ذاتها. [8]

أما في مجال عدد الأبحاث فتشير الإحصاءات أيضاً إلى قصورٍ كبيرٍ في هذا المجال، حيث أورد الباحث أنطون زحلان بأن العلماء العرب أسهموا في الأقطار العربية بنحو /800/ بحث في عام 1996 م للمجلات المحكمة، وهذا يعادل ما أنتج في البرازيل لوحدها في العام نفسه، ويزيد 30 % عما نشر في كوريا الجنوبية لوحدها.[9]

---

[6] البيان (1999): معطيات ندوة البيان، البحث العلمي وتحديات العصر، موقع البيان على شبكة المعلومات الدولية، ص 2.

[7] المرجع نفسه ،ص3.

[8] النعيمي، طه (1997): البحث العلمي والتنمية المستدامة في الوطن العربي، مجلة شؤون عربية، العدد 59، ص 12.

[9] زحلان، أنطون (1997): حال العلم والتقانة في الأمة العربية – في حال الأمة العربية – المؤتمر القومي العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، ص 365.

كما يشير تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003 م المقدَّم من محمد عبد الله الصوفي، في السياق ذاته في أثناء عرضه لبعض ملامح الوضع الحالي للتعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي، إلى تدني مستوى النشر العلمي حيث بلغ / 26 / بحثاً لكل مليون فرد من السكان وذلك عام 1995م مقابل /840/ بحثاً في فرنسا، و/1252/ بحثاً في هولندا، وكذلك تدني مستوى جودة الأبحاث، حيث تقاس جودة الأبحاث بعدد الاقتباسات المرجعية منها، وقد بلغ عدد المقالات التي زاد الاقتباس منها عن /40/ مرة مقالة واحدة في مصر، والسعودية، والكويت، والجزائر، بينما وصل هذا العدد إلى /10481/ مقالاً في أمريكا، و/523/ في سويسرا.

أما براءات الاختراع فقد بلغت في الفترة ما بين 1980 – 2000 م على النحو الآتي: في السعودية (171) ، وفي الأردن (15)، وفي الإمارات (32)، وفي الكويت (52)، وفي عُمان (5)، وفي اليمن (2)، وفي مصر (77)، ونسبة كبيرة من براءات الاختراع المسجلة هي من قبل جهات أجنبية تعمل في هذه البلدان. في حين أن عدد براءات الاختراع قد بلغ في كوريا الجنوبية لوحدها (16328)، وفي الكيان الصهيوني(7652) في الفترة ذاتها.[1]

ويشير تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام (2003) الذي أعدَّه باحثون بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إلى أنه على الرغم من أن الترجمة تعتبر من القنوات الهائلة لنشر المعرفة والتواصل مع العالم، فإن حركة الترجمة ما زالت ضعيفة، حيث يذكر التقرير أنَّ متوسط الكتب المترجمة لكل مليون شخص من العرب أقل من كتاب واحد في فترة الثمانينات، ووصل المتوسط حالياً إلى كتاب تقريباً، في حين بلغ المعدل لدى المجر / 519 / كتاباً، و/ 920/ كتاباً في أسبانيا، وتشير تقارير التنمية في الوطن العربي لعام/ 2002/ إلى أن مجموع الكتب التي تمت ترجمتها في كافة

[1] (الصوفي، محمد عبد الله (2004):تقرير التنمية الإنسانية العربية، للعام 2003 م، تقرير منشور في موقع المركز على شبكة المعلومات الدولية، ص 4 – 5 – 6.

التخصصات بلغ /330/ كتاباً، وهذا يعادل خمس ما تترجمه اليونان، وهي دولة لا يتجاوز عدد سكانها العشرة ملايين نسمة، ويعادل كذلك عشر ما تترجمه تركيا، وما يعادل 50/1 مما تترجمه اليابان[2]. كما تشير الإحصاءات في مجال هجرة الأدمغة والكفاءات العربية إلى مشكلة حقيقية، حيث بينت أن ما نسبته 54% من الطلبة العرب الدارسين في مجتمعات غربية، لا يعودون إلى أوطانهم، وإلى أن 34 % من الأطباء المتمرسين في بريطانيا وحدها هم من العرب. [(3)] أما في مجال تخلف البلدان العربية بتقنية المعلومات، فتشير الإحصاءات إلى فجوة رقمية تعبِّر عن تدني استخدام تقنية شبكة المعلومات الدولية، حيث أظهرت بأن العرب يقعون في ذيل القائمة من حيث انتشار الحواسب واستخداماتها. أما من حيث عدد المواقع العربية على الشبكة فالحال ليس بأفضل من الاستخدام، حيث بيَّنت إحصاءات عام 2001 م إلى أن عدد المواقع العربية بلغ /9216/ موقعاً، وهذا يمثِّل 0.26 % من إجمالي المواقع المحلية العالمية البالغ عددها /36/ مليون موقع. وبمقارنتها بالأرجنتين لوحدها والتي يبلغ عدد المواقع فيها /400.000/ موقعاً محلياً، يتضح مدى التخلف التقني والمعلومات الذي تعيشه البلدان العربية.[4]

كما تشير إحصاءات تقرير التنمية البشرية العربية الأول، الذي أُعدَّ بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية عام 2002 م إلى أن حصة كل ألف شخص في الوطن العربي /18/ جهاز حاسب، أما على المستوى العالمي بما فيه البلدان النامية، فيبلغ /78.3/ لكل ألف شخص. وهذه الإحصائيات تدل دلالة واضحة على تدني المؤشرات

[2] الجرف،ريما سعد (2005):اتجاهات الشباب نحو استخدام اللغتين العربية والإنجليزية في التعليم،مجلة ديوان العرب مرجع سابق، ص9.
[3] الأنصاري، عيسى (2004): تزيف العقول في الوطن العربي، مجلة هجر، شبكة المعلومات الدولية، ص 1.
[4] خالد، محمد بن سعود (2004): الإنترنت في المملكة العربية السعودية،الانتشار، والاستخدامات، عرض ملخص للكتاب، في موقع مجلة الآن الجزيرة، شبكة المعلومات الدولية، ص 1.

في مختلف المجالات العلمية والتقنية في البلدان العربية والتي تؤثر بدورها في التعليم والبحث العلمي في هذه البلدان، باعتبارها من أهم وسائط إنتاج المعرفة. مما يستدعي البحث الجاد في تحديد المعوقات التي أفضت إلى هذا الحال، وسبل تجاوزهـا، وهـذا يشكل واجباً قومياً وأخلاقيا ووطنياً وإنسانياً على كافة العاملين في مؤسـسات التعلـيم العالي والمؤسسات البحثية في مختلف البلدان العربية، في النهوض بالبحث العلمـي، – وبالدرجة الأولى – على أصحاب القرار وصانعي السياسات الوطنية فـي مجـال التعليم العالي والبحث العلمي.

وهنا يمكن أن نشير إلى وجهة نظر العالِم العربي أحمد زويل، حيـث يـرى بأنـه لا يوجد حل تكنولوجي للتخلف؛ لأن التخلف وما يرافقه من فقـر وبطالـة هـو واقـع متشابك، ويشكِّل العلم والتكنولوجيا مخرجاً ضرورياً من هذا الواقع، ويبدو أن أحمـد زويل شخَّص بذكاء مكمن الداء في تخلف الركب العربي عن العالم المتقـدم، حيـث يروي بأنه بعد نيله جائزة نوبل جال في العالم العربي وقابل الزعماء العرب ووجدهم متفقون معه على أن العالم العربي لديه مشكلة كبيرة في البحث العلمي، وكذلك عندما يحدثهم عن العلم في العالم العربي، وعن أرقام الإنفاق على العلم في العـالم، وعنـد العرب، وعن مدى التخلف الذي تعيشه المؤسسات العلمية والبحثية العربية، ولكن عند التنفيذ تأتي البيروقراطية القاتلة وغيرها من المشكلات والعلل وتهدم كل شيء، حيـث يذكر العالم زويل بأنه يلاحظ بأن الناس في الشارع يتفقون معه، والحكـام يتفقـون معه، لكن العملية التنفيذية الوسطى بين الاثنين شديدة الضعف في العالم العربي، ومن دون قاعدة علمية حقيقية سنخرج من مسار الإنسانية وتاريخها. وهذه البداهـة غيـر مدركة، والكثيرون يظنون أن التكنولوجيا هي شراء واقتناء، وكأن دخول عصر جهاز الكمبيوتر يتم بمجرد شراء الجهاز والبرامج، وهذا مفهوم خاطئ. يضيف العالم زويل، "لقد حاولت التركيز على (مراكز التفوق)، ففـي الولايـات المتحـدة هنـاك مئـات الجامعات، ولكن ما يُبقي أمريكا على خريطة البحث العلمي هـو حفنـة قليلـة مـن

الجامعات تعدُّ على الأصابع، ويشار إليها باسم (مراكز التفوق) ويضيف لقد سعيت إلى بناء نموذج مثيل في العالم العربي، وتصوَّرت أنه يمكن الانتهاء منه في ستة أشهر، لكن الوقت في العالم العربي بطيء. الحل في امتلاك النظام مع الإرادة في المشاركة في خريطة العلم في القرن الحادي والعشرين، ويتمظهر عائق النظم في غياب سؤال بسيط مثل: ما الذي تقتضيه ضرورة إنشاء مراكز تفوق، في كل الجولات العربية التي قمت بها لم يقل لي أحد من الحكام – حتى من يملكون الدولارات – ما الذي يلزم لإتمام هذه النقلة باتجاه إقامة مراكز التفوق في العلم".[1] ويتساءل العالِم العربي زويل، هل لدى العرب مركز يقارن بمؤسسة "وايزمان" أو معهد "تخينون" في إسرائيل، أو المؤسسة التكنولوجية في الهند، أو "كوليج فرانس"، أو معهد "ماكس بلانك" في ألمانيا. إذاً أين تذهب موارد العرب وعقولهم وأموالهم الطائلة؟.

فالمشكلة ليست في العقول العربية، ولا في الموارد، وهي كثيرة في العالم العربي، ولكن رغم ذلك لم يبن العرب أي مركز علمي يتحدث عنه العالم.[2] المشكلة تكمن في السياسات المتبعة وإرادات النظم.

8- الدراسات السابقة:

1- دراسة روز ماري كليف Rose mary cliff (1975): أجرت الباحثة دراستها في جامعة جنوب كاليفورنيا بالولايات المتحدة الأمريكية، وذلك بغرض تحديد أهم المشكلات التي تواجه أعضاء هيئة التدريس، وذلك من خلال الأدوار المنوطة بهم والأعمال التي يقومون بها في الجامعة، وقد أفرزت الدراسة مجموعة من النتائج حيث أوضحت بأن أبرز المشكلات التي تواجه أعضاء هيئة التدريس هي انعزال بعضهم

[1] زويل، أحمد (2002)، النظام العربي سبب التخلف العلمي، موقع نداء الإيمان على شبكة المعلومات الدولية، ص 1 – 3.
[2] زويل، أحمد (2002)، النظام العربي سبب التخلف العلمي، مرجع سابق، ص 2.

عن بعض، وفقدان العلاقات الاجتماعية، وازدياد الفجوة، وضعف التواصل بين أعضاء هيئة التدريس وإدارة الجامعة، وتفاوت أسلوب التعامل مع أعضاء هيئة التدريس من قبل الجامعة، مما أدى إلى الشعور بالإحباط لدى بعض أعضاء هيئة التدريس بسبب أسلوب التعامل مع الجميع، وعدم تقدير إدارة الجامعة للجهود التي يقوم بأدائها أعضاء هيئة التدريس[4].

2- **دراسة مكتب اليونسكو الإقليمي (1985)**: المشكلات التي تعيق عضو هيئة التدريس عن أداء مهامه الأساسية بالصورة المطلوبة في البلدان العربية: - أفرزت الدراسة مجموعة من النتائج وقد تم تصنيفها كما يلي:

- في مجال البحث العلمي، وقد تمثلت في عدم توافر المراجع العلمية وعدم كفاية المختبرات، وعدم ملائمة المكتبات، وأخيراً قلة الإنفاق على البحوث العلمية.
- أما بالنسبة لمشكلات الأداء التدريسي، فقد تمثلت في كثرة أعداد الطلاب بالنسبة لعضو هيئة التدريس الأمر الذي أدى إلى توجيه معظم جهد ووقت أعضاء هيئة التدريس في العملية التدريسية دون المجالات الأخرى المطلوبة منه.

كما برزت مشكلات أخرى، مثل تفشّي البيروقراطية الإدارية، وقلة إجازات التفرغ العلمي. وقد اقترحت الدراسة ضرورة تنشيط البحث العلمي بتوفير ضمان الحرية الأكاديمية لعضو هيئة التدريس... بالإضافة إلى أهمية معالجة نواحي القصور في الجوانب العلمية والإدارية التي تؤثر على أداء عضو هيئة التدريس[3].

3- دراسة سلمان رشيد سلمان (1993): أزمة البحث العلمي في الوطن العربي: وهي دراسة نظرية تناول فيها الباحث بالدراسة والتحليل العوامل التي تؤثر في البحث العلمي في الوطن العربي، وقد أشار إلى أنَّ بعض هذه العوامل يتعلق بمعطيات

4-Rose Mary Cliff ,Universety of Southern California faculty therviews of the University , ERIC, Document NO ED 096917.1977.

[3] مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية (1985): عضو هيئة التدريس في الجامعات العربية، أوضاعه وقضاياه، اتحاد الجامعات العربية، بغداد، ص 25 – 49.

عالمية مثل: تأثير الثورة العلمية والتقنية في العالم المتقدم، وبعضها يرتبط بالعوامل المحلية مثل: النظم التعليمية، وعمليات نقل التكنولوجيا وأنماط التنمية. وقد تعرض الباحث إلى أهم سمات الثورة العلمية والتكنولوجية، وتأثير كل من التعليم ونقل التكنولوجيا ونمط البحث العلمي بالوطن العربي[2].

4- دراسة مروه أحمد (1994): "المشكلات الأكاديمية والإدارية التي تواجه أعضاء هيئة التدريس في عدد من الجامعات الأردنية": وقد هدفت الدراسة إلى التعرف على المشكلات الأكاديمية والإدارية التي يشعر بها أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الرسمية والأهلية في الأردن. ولتحقيق هذا الهدف المتعلق بمدى شعور أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية بمشكلات أكاديمية، وأخرى إدارية. وقد استخرجت الباحثة المتوسطات الحسابية لإجابات أعضاء هيئة التدريس عن مدى شعورهم بتلك المشكلات، وعرضت ذلك في عدد من الجداًول، وخلصت إلى مقترحات منها: منح أعضاء هيئة التدريس تسهيلات أكثر للقيام بالبحوث العلمية، وتشجيعهم للاشتراك في المؤتمرات، ووضع أسس غير معقدة لإجراءات الترقية، وأن يهتم القائمون على الجامعات الأهلية بأعضاء هيئة التدريس ويشعروهم بالاستقرار الوظيفي، وعدم إصدار قرارات متناقضة ترتبط بتغيير رئيس الجامعة أو العميد[3].

5 - دراسة مايكل شاتوك (1995): المهددات الداخلية والخارجية لجامعة القرن الحادي والعشرين: وهي دراسة نظرية تناول فيها الباحث بالدراسة والتحليل المفاهيم والوظائف الرئيسة للجامعة، وكذلك المهمات التي على الجامعة الوفاء بها. ومنها:

- توفير التعليم العالي لخريجي المدارس الثانوية.

---

[2] سلمان، سلمان رشيد (1993)، أزمة البحث العلمي في الوطن العربي، مجلة شؤون عربية، العدد 75، أيلول، ص 7.

[3] أحمد، مروه (1994): المشكلات الأكاديمية والإدارية التي تواجه أعضاء هيئة تدريس في عدد من الجامعات الأردنية، مجلة اتحاد الجامعات العربية، العدد 29، ك 2، ص 176.

- متابعة البحوث العلمية.

- المساعدة في تلبية احتياجات المجتمع. كما تناول الباحث دراسة العلاقة بين الجامعات والاقتصاد، والتعليم والتدريب والصعوبات المالية لجامعات القرن الحادي والعشرين، وكذلك أشار إلى ظهور بدائل أخرى للجامعة عند غياب الأقسام المتخصصة، وسيادة الدراسات متعدّدة النظم العلمية التي تجعل من التواصل التعاوني بين جامعات متحجرة الأقسام أمراً صعباً، وينهي شاتوك دراسته بقول آبراهام فليلنز" يجب ألا تكون الجامعة دليل اتجاه الريح، مستجيبة لكل تغيُّر في أهواء الناس. فعلى مدى من الزمن يجب على الجامعة ألا تعطي المجتمع ما يريده، بل ما يحتاج إليه. ولسوف تنبثق الحماية الأساسية لاستقلال الجامعات في القرن الحادي والعشرين من حقيقة أنها مؤسسات للتعليم والبحث العلمي معاً، ولربما يكون ذلك أعظم إسهام لهذه المؤسسات في إعلاء مقام جامعة القرن الحادي والعشرين[1].

6- -دراسة أحمد علي كنعان(1998) "البحث العلمي في كليات التربية بالجامعات العربية ووسائل تطوره "وهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهداف البحث العلمي ومعوقاته وسبل تطويره لدى أعضاء الهيئة التدريسية في كليات التربية، وتكونت عينة الدراسة من /40/ عضو هيئة تدريس من كليات التربية بجامعات القطر العربي السوري و/44/ عميداً من عمداء كليات التربية من ثلاثة عشر قطراً عربياً ممن حضروا مؤتمر عمداء كليات التربية في دمشق عام 1998 م. وقد أظهرت نتائج الدراسة بأن أهم أهداف البحث العلمي لدى أعضاء هيئة التدريس في كليات التربية بالجامعات السورية، وعمداء كليات التربية العرب هي زيادة التعمق في مجال التخصص، والمشاركة في الندوات والمؤتمرات، وزيادة التحصيل المعرفي، والإسهام في إيجاد الحلول للقضايا التي تواجه التطور الاجتماعي والاقتصادي والتربوي،

[1] شاتوك، مايكل (1995)، المهددات الداخلية والخارجية لجامعة القرن الحادي والعشرين، تعريب هند مصطفى، مجلة عالم الفكر، المجلد الرابع والعشرون، العدد الأول والثاني، ص 50.

والحصول على الترفيع، وخدمة المجتمع. أما المعوقات فقد تمثلت بقلة التعاون بين الجامعة والجهات المستفيدة من البحث العلمي، ونقص التمويل الكافي لدعم البحوث، وقلة المراجع والمصادر الحديثة، وقصور تطبيق خطة مركزية للبحوث العلمية على مستوى الجامعات والكليات، ونقص الباحثين المساعدين والفنيين، وقلة تعاون الزملاء في إجراء البحوث المشتركة، ونقص الخدمات الحاسوبية، وكثرة عدد الساعات المقررة للتدريس أسبوعياً، وقلة الإفادة من جلسات البحث العلمي (السيمنار)، وكثرة الأعمال الخاصة خارج الجامعة، وعدم توافر المناخ العلمي[3].

7- دراسة عبد الله المجيدل (1999): "المشكلات الأكاديمية لأعضاء الهيئة التدريسية في جامعة دمشق": وقد تناول الباحث في دراسته المشكلات الأكاديمية لأعضاء الهيئة التدريسية في جامعة دمشق، وذلك انطلاقاً من الدور الذي يمكن أن تؤديه الجامعة في عملية التنمية من خلال وظيفة الجامعة في إعداد الأطر التي يمكن أن تستجيب لمتطلبات التنمية، وكذلك في مجال النهوض بالبحث العلمي بوصفها مؤسسة أكاديمية تناط بها أهم عوامل البناء والتطور في مجالات الحياة جميعها. وقد حاول الباحث تقصِّي المشكلات الأكاديمية التي تعيق أداء أعضاء الهيئة التدريسية عن المهمات التي يقومون بها أو التي يتوجب عليهم القيام بها، وقد تمَّ تصنيف هذه المشكلات إلى مشكلات مادية ومشكلات تتعلق بتأهيل عضو هيئة التدريس، وأخرى تفاعلية تتقصى التفاعل التربوي والاجتماعي بين الطلبة والأساتذة وبين الأساتذة وزملائهم. وكذلك مشكلات نظام الدراسة، ومشكلات البحث العلمي، ومشكلات إدارية، ومشكلات ترتبط بالعلاقة بين الجامعة والمجتمع، وذلك من خلال استبانة استطلاعية وضعت لرصد هذه المشكلات لدى أعضاء الهيئة التدريسية، وبعد تصنيفها وفي ضوء نتائجها تمَّ

[3] كنعان، أحمد علي (2001)، البحث العلمي في كليات التربية بالجامعات العربية ووسائل تطوره، مجلة اتحاد الجامعات العربية، العدد 38، عمّان، ص 5 – 69.

وضع استبانة الدراسة حيث تم تصنيف 50 مشكلة يعاني منها أعضاء الهيئة التدريسية، وهي المشكلات الأكثر تكراراً. وقد وجهت هذه الاستبانة لعينة من أساتذة الجامعة بلغت 400 عضو هيئة تدريسية. تم معالجة الإجابات بالبرامج الإحصائية المناسبة، وخرجت بعدد من النتائج، ومنها: احتلت المشكلات المادية فيما يخص تدني الراتب المقام الأول بين المشكلات جميعها، تلتها مشكلة السكن، وفي المرتبة الثالثة عدم وجود بنك معلومات، وفي المرتبة الرابعة مشكلة المواصلات لأعضاء الهيئة التدريسية[1]. وقد شكّلت مؤشرات هذه الدراسة الحافز للبدء بالدراسة الحالية لرصد معوقات البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي، من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية.

8- دراسة فوزية بنت عبد الباقي الجمالي وعلي مهدي كاظم (2002):"معوقات البحث العلمي في جامعة السلطان قابوس ومقترحات حلها" حيث هدفت الدراسة إلى تحديد البنية العاملية لمعوقات البحث العلمي في جامعة السلطان قابوس، ومعرفة المعوقات الحادة، وطبيعة الفروق العائدة لمتغيرات الدراسة، وقد حدد الباحثان 58 معوقاً؛ أما عينة الدراسة فقد تكوَّنت من 101 عضواً من أعضاء الهيئة التدريسية في كلية التربية، وكلية الآداب والعلوم الاجتماعية، وباستخدام التحليل العاملي والوسط الحسابي وتحليل التباين كوسائل إحصائية، توصَّل الباحثان إلى تحديد32 معوقاً حاداً تتطلب الحل والعلاج. أما الفروق الراجعة للكلية والجنس والرتبة العلمية فلم تكن دالة إحصائياً، وفيما يتعلق بالحلول المقترحة فقد أوصى الباحثان بإنشاء دار نشر تابعة للجامعة، وإعداد خطة سنوية أو خمسية لأولويات البحث العلمي وغيرها من المقترحات[2].

---

[1] المجيدل، عبد الله (1999): المشكلات الأكاديمية لأعضاء الهيئة التدريسية في جامعة دمشق، مجلة جامعة دمشق، المجلد 15، العدد الثالث، ص 43 – 95

[2] الجمالي، فوزية بنت عبد الباقي وكاظم، علي مهدي (2002): معوقات البحث العلمي في جامعة السلطان قابوس ومقترحات حلها، إدارة الدراسات العليا والبحث العلمي بجامعة السلطان قابوس (مشروع رقم:IG/ED/PSY02/03).

موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة:

تعدُّ الدراسة الحالية مكملة لبعض الدراسات السابقة، ولاسيما تلك التي لامست المعوقات والمشكلات التي تعيق أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات العربية من ممارسة النشاط الأكاديمي سواء التدريسي منها أو البحثي، وهي تتعمق أكثر في محاولة تقصِّي هذه المعوقات من خلال سؤال أعضاء الهيئة التدريسية في مؤسسة أكاديمية تعنى بالبحث العلمي في لائحتها الداخلية وتعدُّه أحد مهمات عضو هيئة التدريس إضافة إلى عمله التدريسي وهي كلية التربية في صلالة، وهي تتشابه في ذلك مع معظم مؤسسات التعليم العالي في البلدان العربية من حيث اعتماد النشاط البحثي كأحد مهمات أعضاء الهيئة التدريسية إضافة إلى الأعمال التدريسية التي توكل إليهم، ويمكن من خلال تحليل إجابات أعضاء الهيئة التدريسية عن مجمل محاور الاستبيان أن نقف على المعوقات الجوهرية التي تعيق أضاء الهيئة التدريسية من ممارسة البحث العلمي، وقياس مدى شدة كل من هذه المعوقات، مما يفتح آفاقاً جديدة للباحثين المهتمين بدراسة هذه المشكلة، حيث تشكِّل من وجهة نظر كثير من الباحثين المعوق الرئيس لتطور البلدان العربية في مختلف المجالات، وبأن تجاوز مرحلة التخلف والالتحاق بركب البلدان المتحضرة مرهون بما نحققه من نجاحات في مجال البحث العلمي، وبأنه مركب النجاة الوحيد لبلداننا.

9- منهج البحث:

استخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي، كونه المنهج المناسب لمثل هذا النوع من الدراسات، التي تصنف من الدراسات التحليلية الوصفية، والتي تجري وفقاً لمنهج البحث الميداني الذي ينطلق من الملاحظة إلى التساؤل، ومنه إلى الفرضية، ومن ثم

اختبار الفرضية وفقاً للخطوات الأساسية المعروفة للمنهج العلمي، والموجهة نحو مهمة معينة بهدف إنتاج معرفة جديدة تؤسس لخطوات لاحقة تعمق هذه المعرفة . [2]

10- عينة البحث:

اشتملت عينة البحث على أعضاء الهيئة التدريسية في كلية التربية بصلالة جميعهم، حيث بلغ عددهم /64/، وقد شكل أعضاء هيئة التدريس جميعهم عينة البحث، فقد سلَّم الباحثان نسخة من الاستبيان لكل عضو هيئة تدريس في الكلية، وقد استعاد الباحثان ما عدده /55/ من الاستبيانات المكتملة البيانات، وهذا العدد يشكل نسبة /85,9%/ من كامل عدد أعضاء الهيئة التدريسية.

[توزع أفراد عينة البحث]

الجنس	ذكور 43	إناث 12
التخصص	أدبي 34	علمي 21
سنوات الخبرة	5 سنوات فأكثر44	أقل من 5 سنوات11

11- حدود البحث:

سيقتصر هذا البحث على دراسة معوقات البحث العلمي في كلية التربية بصلالة وسبل تجاوزها من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية فيها، ويمثل العام الأكاديمي 2004 / 2005 الإطار الزمني الذي تمَّ به هذا البحث يشار هنا إلى أن الباحثين استبعدا متغير الرتبة الأكاديمية لعدم تطابق الرتبة الأكاديمية لبعض أعضاء هيئة التدريس مع المرتبة التي تم تعيينهم بها.

12- أدوات البحث:

استناداً إلى نتائج الاستبيان الاستطلاعي، وملاحظات الباحثين، وبعد العودة إلى مجموعة من الدراسات السابقة، تمَّ تصميم أداة البحث الرئيسة، والمتمثلة باستبيان يشتمل على 43 بنداً، وسؤالين مفتوحين، تغطي جميع الجوانب البحثية التي أراد

[2] أبو علاّم، رجاء (1989): مدخل إلى مناهج البحث التربوي، الكويت، مكتبة الفلاح، ص 28.

الباحثان دراستها، كما تجيب عن تساؤلات البحث جميعها. وقد أجريت اختبارات الصدق والثبات على الأداة، حيث تمَّ التحقق من صدق الأداة بتحكيمها لدى عدد من الأساتذة ذوي الخبرة في كلية التربية بصلالة، وتمَّ تعديل بعض فقراتها وفقاً لملاحظات المحكمين. أما ثباتها فقد تمَّ التحقق منه بوساطة إعادة التطبيق على عينة صغيرة بلغ عددها (18) عضواً من أعضاء الهيئة التدريسية في كلية التربية بصلالة. وتمَّ حساب معامل الارتباط (حسب معامل كرونباخ ألفا) بين إجاباتهم في المرتين، حيث بلغ معامل الترابط 0،81، وهذا مؤشر على ثبات مُرضٍ للأداة.

التحليل الإحصائي والنتائج:

أظهر التحليل الإحصائي في محاولة الباحثين الإجابة عن أسئلة البحث، النتائج التالية:

1- فيما يتعلق بالسؤال الأول "ما مدى موافقة أعضاء الهيئة التدريسية على معوقات البحث العلمي الواردة في بنود الاستبيان والتي بلغت 43 معوقاً" فقد تبين أن غالبية أعضاء الهيئة التدريسية أجابوا بموافق وموافق جداً على أنهم يعانون من معوقات البحث العلمي الواردة في الاستبيان، ولم يضف أي منهم أي معوق غير تلك الواردة في الاستبيان في إجاباتهم عن السؤال المفتوح، والذي يطلب إضافة معوقات لم يرد ذكرها. حيث أجاب 59,26% من أعضاء الهيئة التدريسية بموافق وموافق جداً، في حين أجاب 20,72 % من أعضاء الهيئة التدريسية بمعارض ومعارض جداً، و20,2% أجابوا بانتقاء عبارة محايد، ويوضح الجدول رقم (1) النسب المئوية لإجابات أعضاء هيئة التدريس.

الجدول رقم"1"

	متوسط النسبة المئوية لإجابات أفراد العينة	الانحراف المعياري
موافق +موافق جداً	59,26	16,45
محايد	20,2	9,84
معارض +معارض جداً	20,72	12,46

وتشير هذه النتيجة إلى أن ما يقرب من 60% من أعضاء الهيئة التدريسية يعانون من المعوقات الواردة في الاستبيان، مما يعبِّر عن حجم وجدية المعوقات التي يعاني منها البحث العلمي في كلية التربية.2- وفي الإجابة عن السؤال الثاني من أسئلة البحث "أي المعوقات هي الأشد تأثيراً في إعاقة البحث العلمي في كلية التربية من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية (المعوقات المادية أم المعوقات الإدارية والمؤسساتية أم المعوقات الذاتية الشخصية)؟

فقد تم تصنيف المعوقات إلى مادية وإدارية ومؤسساتية وذاتية شخصية، حيث مثَّلت المعوقات المادية كلاً من البنود 1-2-3-6-7-9-10- 12-13-14-15-16-17-18-19-27-37-40 من الاستبيان، أما المعوقات الإدارية والمؤسساتية فقد مثلتها البنود 4-5-8-11-13-14-15-16-17-18-20-29-30-31-32-33-38-39-41-42-43، والمعوقات الذاتية تمثلت في البنود21-22-23-24-25-26-28-34-35-36 ، يشار إلى تكرار بعض البنود حيث ارتأى الباحثان بأنها تمثل معوقات مزدوجة، أي مادية وإدارية، لذا اقتضى تكرارها، ويوضح الجدول رقم (2) المتوسط والانحراف المعياري لكل مجموعة من هذه المعوقات.

الجدول رقم (2)

الإحصاءات الوصفية

المجموعات	العوامل	المتوسط	العدد	الانحراف المعياري
الأولى	المعوقات المادية	72.2727	55	10.8157
الثانية	المعوقات الإدارية	81.3636	55	12.1280
الثالثة	المعوقات الذاتية	29.0545	55	6.0749

الجدول رقم (3)

اختبار (ت) للفروق بين المجموعات

المجموعات	المعوقات	المتوسط	الانحراف المعياري	اختبار (ت)	درجات الحرية	الدلالة
الأولى	المادية والإدارية	-9.0909	5.3134	-12.689	54	.000
الثانية	المادية والذاتية	43.2182	9.7671	32.816	54	.000
الثالثة	الإدارية والذاتية	52.3091	10.6959	36.269	54	.000

ويظهر اختبار (ت) بين المجموعات وجود فروق دالة بين المجموعات الثلاث لصالح المعوقات الإدارية التي احتلت المرتبة الأولى من حيث شدتها في إعاقة البحث العلمي من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية، تلاها المعوقات المادية، وفي المرتبة الأخيرة جاءت المعوقات الذاتية، وهذا يظهر بأن الإشكال الرئيس في معوقات البحث العلمي يتعلق بالجوانب الإدارية، ويخص راسمي سياسات التعليم والبحث العلمي والقائمين على المؤسسات المعنية بهما، ومسؤوليتهم في عدم تطوير البنى التنظيمية، وتقديم مقترحات التشريعات التي تهيئ للنهوض بالبحث العلمي، وتيسير إجراءاته، وتذليل العقبات والمعوقات التي تواجهه، وطلب تخصيص الميزانيات والاعتماد المالي اللازم وفق خطط محكمة لأولويات المشاريع البحثية، أما المعوقات المادية فقد جاءت بالمرتبة الثانية لإدراك الأفاضل أعضاء الهيئة التدريسية بأنها تابعة للقرارات والسياسات، وهي بالتالي نتيجة لها.

3- وفيما يخص الإجابة عن السؤال الثالث "هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0,05 بين متوسطات إجابات أعضاء هيئة التدريس في كلية التربية عن بنود الاستبيان تعود للمتغيرات التالية: الجنس (ذكور وإناث)، التخصص (أدبي وعلمي)، سنوات الخبرة (خمس سنوات فأكثر ودون الخمس سنوات)، فقد أظهر اختبار(ت) النتائج التالية كما هو مبين في الجدول رقم (5)

الجدول رقم (4)

الإحصاءات الوصفية

الجنس	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	متوسط الخطأ المعياري
ذكور	43	180.6744	24.2965	3.7052
إناث	12	189.9167	30.6133	8.8373

الجدول رقم (5)

نتائج اختبار T للعينات المزدوجة

		اختبار ليفن لتساوي التباينات						
		اختبار(ف)		الدلالة	اختبار (ت)	درجات الحرية	الدلالة	الفروق في الانحرافات المعيارية
المجموع	في حالة تساوي التباينات	2.413		.126	-1.100	53	.276	8.4021
	في حالة عدم تساوي التباينات				-.964	15.085	.350	9.5826

حيث لم تظهر، كما هو واضح في جدول اختبار (ت) ، فروق دالة إحصائياً بين الذكور والإناث فيما يخص معاناتهم من معوقات البحث العلمي الواردة في بنود الاستبيان، وهذا يدل على أن الجنسين من أعضاء الهيئة التدريسية يعانيان من المعوقات المذكورة.

أمّا فيما يتعلق بالتخصص، والذي تم تصنيفه إلى تخصص أدبي وتخصص علمي، فقد أظهر اختبار (ت) بأن كلا التخصصين العلمي والأدبي يعانيان من المعوقات الواردة في الاستبيان بالدرجة نفسها من الشدة، ولم تلحظ أية فروق دالة إحصائياً نتيجة تطبيق الاختبار. كما هو واضح في جدول اختبار (ت) رقم (7).

الجدول رقم (6)

الإحصاءات الوصفية

	التخصص	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	متوسط الخطأ المعياري
المجموع	أدبي	34	180.3235	26.4526	4.5366
	علمي	21	186.5238	24.8125	5.4145

الجدول رقم (7)

نتائج اختبار T للعينات المزدوجة

		اختبار ليفن لتساوي التباينات						
		اختبار(ف)		الدلالة	اختبار (ت)	درجات الحرية	الدلالة	الفروق في الانحرافات المعيارية
المجموع	في حالة تساوي التباينات	.156		.694	-.864	53	.391	7.1734
	في حالة عدم تساوي التباينات				-.878	44.612	.385	7.0638

ولكن بالنسبة لسنوات الخبرة فقد أظهر اختبار (ت) فروقاً دالة إحصائياً بين الفئتين اللتين تم تصنيفهما إلى فئة خمس سنوات فما فوق، وفئة أقل من خمس سنوات من الخبرة، حيث ظهر الفرق لصالح الفئة الأقل خبرة حيث أنهم يعانون من معوقات البحث العلمي أكثر من زملائهم أصحاب الخبرة التي حددت بخمس سنوات فما فوق.كما هو واضح في الجدول رقم (9)

الجدول رقم (8)

الإحصاءات الوصفية

	سنوات الخبرة	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	متوسط الخطأ المعياري
المجموع	أكثر من 5 سنوات	43	178.6279	27.3705	4.1740
	أقل من 5 سنوات	11	199.3636	7.7236	2.3288

الجدول رقم (9)

نتائج اختبار T للعينات المزدوجة

	اختبار ليفن لتساوي التباينات						
	اختبار(ف)		الدلالة	اختبار (ت)	درجات الحرية	الدلالة	الفروق في الانحرافات المعيارية
المجموع	في حالة تساوي التباينات	8.833	.004	-2.472	52	.017	8.3898
	في حالة عدم تساوي التباينات			-4.338	51.328	.000	4.7797

ويفسر الباحثان هذا الفرق بأنه يعزى للرغبة الشديدة لدى حديثي التخرج بإنجاز أبحاث علمية كونهم بحاجة إليها لاستكمال نصاب الترقية الأكاديمية من الأبحاث المحكمة والمنشورة كأحد الشروط الرئيسة للترقية في جامعاتهم، ولكن عقبات كثيرة تحول دون تحقيق رغبتهم ،مما جعلهم أكثر تأثراً. كما أن حديثي التخرج مازالوا متحفزين لإنجاز أبحاث، ولم تنل منهم الإحباطات والمعوقات كما هو الحال لدى عدد من كثيري الخبرة الذين استسلموا للأمر الواقع وصرفوا التفكير عن البحث العلمي.

أما متغير الرتبة الأكاديمية فقد استبعده الباحثان من المعالجة بسبب عدم التوافق بين الرتبة الأكاديمية الحقيقية، لعضو هيئة التدريس والمرتبة الأكاديمية التي يشغلها في الكلية، حيث إنَّ عدداً كبيراً من أعضاء الهيئة التدريسية يشغلون مراتب أكاديمية في الكلية هي دون مراتبهم الحقيقية، لأن منحهم مرتبتهم الحقيقية يستوجب استحقاقات مالية بتعديل رواتبهم وهذا لا تقبله المديرية بحجة الموافقة على العقد في بداية التعاقد، أما الترقيات الأكاديمية المعمول بها في المؤسسات الأكاديمية فهي غير معتمدة في كليات التربية، ولهذا السبب فإن هذا المتغير غير محدد واقتضى استبعاده. وهذا المتغير بحد ذاته يشكل أحد المعوقات الحقيقية للبحث العلمي في الكلية وفقاً لما ذكره كثير من أعضاء الهيئة التدريسية في إجابتهم عن السؤال المفتوح. حيث يرتبط هذا العامل بالرضا الوظيفي، وعدم ملازمة شعور الغبن لهم، وتهيئة مناخ نفسي موات للبحث العلمي، وهذا شرط أساسي للإتقان في أي إنجاز.

4- وفي محاولة الباحثين الإجابة عن السؤال الرابع "هل هناك فروق في عدد الأبحاث التي أنجزها أعضاء الهيئة التدريسية قبل مباشرتهم عملهم الحالي في كلية التربية بصلالة وبعد مباشرة عملهم الحالي، وذلك بالمقارنة مع عدد سنوات العمل في كل من الحالتين؟"

فقد أظهرت النتائج كما هو مبين في الجدول رقم(7) تدني متوسط نصيب عضو هيئة التدريس من الأبحاث المنجزة بعد مباشرة العمل في كلية التربية بثلاثة أضعاف حيث بلغ 1,89بحثاً بالمقارنة بمتوسط حصة عضو هيئة التدريس من الأبحاث المنجزة قبل مباشرة العمل في كلية التربية بصلالة حيث بلغ 6,62 بحثاً، علماً بأن متوسط عدد سنوات الخبرة قبل مباشرة العمل في كلية التربية بصلالة هو ضعف واحد تقريباً لسنوات الخبرة في كلية التربية بصلالة كما هو موضح في الجدول، أي أن هناك فارقاً مقداره ضعفين تقريباً في متوسط حصة عضو هيئة التدريس من عدد الأبحاث المنجزة لصالح الفترة

السابقة لمباشرته العمل في كلية التربية بصلالة على الرغم من أن معاناة التقصير في ميدان البحث العلمي تشمل جامعات ومؤسسات البلدان العربية قاطبة.

الجدول رقم(10)

	قبل مباشرة العمل في كلية التربية بصلالة.	بعد مباشرة العمل في الكلية
متوسط سنوات الخبرة لأعضاء الهيئة التدريسية.	8,46	4,48
متوسط نصيب عضو هيئة التدريس من الأبحاث المنجزة.	6,62	1,89

5- وللإجابة عن السؤال المتعلق بالبنود التي تضمنت معوقات نالت أكبر نسبة موافقة من أعضاء الهيئة التدريسية، فقد ارتأى الباحثان انتقاء ثلاثة بنود تضمنت معوقات حظيت بأعلى نسبة موافقة من أعضاء الهيئة التدريسية، وثلاثة بنود تضمنت معوقات نالت أعلى نسبة معارضة.

حيث حظي البند رقم (2) من الاستبيان والمتضمن قلة المراجع الحديثة في مجال التخصص أعلى نسبة موافقة، إذ بلغت نسبة موافق جداً 78,2%، ونسبة موافق 20%، وبذلك تكون نسبة موافق وموافق جداً 98,2%، ونسبة محايد 1,8%، ولم تسجل أية إجابة معارض أو معارض جداً، لهذا السؤال. حيث يشير الرقم (1) إلى معارض جداً، والرقم (2) إلى معارض، والرقم (3) إلى محايد، والرقم(4) إلى موافق، والرقم (5) إلى موافق جداً.

جدول إجابات السؤال رقم (2)

Q2

	مستوى الإجابة	عدد الإجابات لكل مستوى	النسبة المئوية
محايد	3	1	1.8
موافق	4	11	20.0
موافق جداً	5	43	78.2
	المجموع	55	100.0

وفي المرتبة الثانية جاء البند رقم (8) والذي يتضمن المعوق الذي يعود إلى عدم تخصيص ساعات للبحث العلمي من ضمن ساعات العمل، حيث بلغت إجابة موافق وموافق جداً 94,5% من الإجابات ونسبة 3,6% معارض ونسبة 1,8 محايد.

جدول إجابات السؤال رقم 8

Q8

	مستوى الإجابة	عدد الإجابات لكل مستوى	النسبة المئوية
غير موافق	2	2	3.6
محايد	3	1	1.8
موافق	4	18	32.7
موافق جداً	5	34	61.8
	المجموع	55	100.0

وجاء في المرتبة الثالثة من حيث شدة الموافقة البند رقم (7) من الاستبيان والذي يتضمن العائق المتعلق بغياب المراكز البحثية في الكلية، حيث بلغت نسبة موافق وموافق جداً 92,7%، ومحايد 7,3%، ولم تسجل أية إجابة معارضة، كما هو واضح في الجدول.

جدول إجابات السؤال رقم 7

Q7

	مستوى الإجابة	عدد الإجابات لكل مستوى	النسبة المئوية
محايد	3	4	7.3
موافق	4	12	21.8
موافق جداً	5	39	70.9
	المجموع	55	100.0

أما البنود التي حظيت بأعلى نسبة معارضة، من أعضاء الهيئة التدريسية، فقد جاء البند رقم 35 بالمرتبة الأولى من حيث عدم الموافقة، والذي يتضمن العائق الذي ينص على أن ضعف المهارات البحثية لدي هو الذي يحول دون إنجازي لأبحاث علمية،

حيث بلغت نسبة معارض ومعارض جداً 80%، في حين بلغت نسبة موافق وموافق جداً 10,9%، ومحايد 9,1%.

جدول إجابات السؤال رقم 35

Q35

	مستوى الإجابة	عدد الإجابات لكل مستوى	النسبة المئوية
غير موافق بشدة	1	24	43.6
غير موافق	2	20	36.4
محايد	3	5	9.1
موافق	4	4	7.3
موافق جداً	5	2	3.6
	المجموع	55	100.0

وجاء في المرتبة الثانية من حيث شدة الرفض البند رقم 40، والذي يتضمن بأن نقص الخدمات الحاسوبية التي أحتاجها يحول دون قيامي بأبحاث علمية، حيث بلغت نسبة من أجاب بمعارض ومعارض جداً 58,2%، وبموافق 20%، ومحايد 21,8%.

جدول إجابات السؤال رقم 40

Q40

	مستوى الإجابة	عدد الإجابات لكل مستوى	النسبة المئوية
غير موافق بشدة	1	4	7.3
غير موافق	2	28	50.9
محايد	3	12	21.8
موافق	4	11	20.0
موافق جداً	المجموع	55	100.0

وجاء السؤال رقم 34 في المرتبة الثالثة من الرفض والذي كان على النحو التالي "أدرس مقررات ليست من تخصصي الدقيق، وهي لا تثير لدي الرغبة بالبحث العلمي، حيث بلغت نسبة من أجابوا بمعارض جداً 52,7 %، وموافق جداً، وموافق 20%، ومحايد 27,3%.

جدول إجابات السؤال رقم 34

Q34

	مستوى الإجابة	عدد الإجابات لكل مستوى	النسبة المئوية
غير موافق بشدة	1	2	3.6
غير موافق	2	27	49.1
محايد	3	15	27.3
موافق	4	9	16.4
موافق جداً	5	2	3.6
	المجموع	55	100.0

وتشير جميع هذه الإجابات ورتبها من حيث القبول والرفض إلى مدى دقة أعضاء الهيئة التدريسية في كلية التربية في تشخيصهم للمعوقات، وتشير كذلك إلى المهنية العالية التي تعامل بها الأفاضل أعضاء الهيئة التدريسية في تحديد المعوقات ورتب أهمية تأثيرها وأولوياتها في المعالجة، انطلاقاً من المصلحة العامة، حيث يلاحظ عدم شغل المسائل الشخصية التي تعود بالنفع لعضو هيئة التدريس كالتعويضات والحوافز والمكافآت ودورها في تشجيع البحث العلمي، لمواقع متقدمة في نسبة الإجابات.

6- وفيما يتعلق بتحليل إجابات السؤالين المفتوحين 44 و45، فقد كان نص السؤال 44 "هل ترى معوقات للبحث العلمي لم يرد ذكرها؟ يرجى التفضل بذكرها إن وجدت "فلم يضف أي من أعضاء الهيئة التدريسية أية معوقات، وجميع الإجابات عن هذا السؤال كانت تتمحور حول العبارة التالية: "ما ورد في الاستبيان اشتمل على كافة المعوقات وما من إضافة جديدة".

أما نص السؤال 45 فقد كان على النحو التالي:"هل لديكم أية مقترحات ترغبون بإبدائها لمواجهة معوقات البحث العلمي؟ يرجى التفضل بذكرها" فقد كانت أكثر المقترحات تكرارا ما يلي:

1- العمل على توفير المراجع والمستلزمات والميزانيات للبحث العلمي.

2- العمل على فتح الدراسات العليا في الكلية.

3- إنشاء مراكز بحوث علمية متخصصة.

4- التواصل الثقافي مع الجامعات والمراكز البحثية الأخرى.

5- الاستقرار الوظيفي لأعضاء الهيئة التدريسية.

6- العمل بنظام الترقية الأكاديمية في الكلية.

وتأكيدا لما سبق ذكره حول مهنية أعضاء الهيئة التدريسية في كلية التربية في تحديدهم للمعوقات ووضعهم المصلحة العامة فوق كل الاعتبارات، فقد جاء البندان 5-6 واللذان يخصان الوضع الوظيفي لأعضاء الهيئة التدريسية في ترتيبهما بعد العوامل التي تعتبر عامة ، ولا تتعلق بوضعهم الشخصي.

المقترحات:

في ضوء الدراسات السابقة ونتائج البحث توصَّل الباحثان إلى المقترحات التالية:

1-البحث العلمي ضرورة وأولوية وطنية وقومية وأخلاقية وإنسانية تقتضي الإسراع بتأسيس هيئة وطنية للبحث العلمي، تخرجه من الروتين الإداري والمالي المعقَّد، وتضع برامجه وخطط تنفيذ مشروعاته وتنسيق أولوياته، ومراحل التنفيذ، والتقويم، من خلال إدارات فرعية في المؤسسات البحثية والأكاديمية، تتبع مباشرة للهيئة الوطنية للبحث العلمي.

2-رصد الميزانيات المالية اللازمة للبحث العلمي، وتحريرها من الإجراءات الروتينية المبالغ في إجراءات ضبطها، وترسيخ النظرة إلى الإنفاق على البحث العلمي بأنه ليس هدراً للأموال، بل هو أكثر أنواع الاستثمار ريعاً.

3-تأمين مستلزمات البحث العلمي من مراكز بحوث تخصصية، وباحثين، وكتب ومراجع، ومواد، ومخابر، وفنيين، وغيرها من مستلزمات.

4-العمل على اعتماد نظام الترقيات المعمول به في مختلف مؤسسات التعليم العالي، لتشجيع أعضاء الهيئة التدريسية على البحث العلمي، كما أن ذلك يوفر مناخاً أكاديمياً، يشعر أعضاء الهيئة التدريسية بأنهم يعملون في مؤسسة أكاديمية تعطيهم حقوقهم كاملة، ولا تبخس منها شيئا، وأنها تعزز مبدأ العدل نظرياً وعملياً، كقيمة سامية تنعكس في سلوك الأساتذة والطلبة.

5-تسهيل مشاركة أعضاء الهيئة التدريسية في المؤتمرات والندوات العلمية داخل السلطنة وخارجها، وأن تعدُّها مهمة علمية، فيما إذا كانت له مشاركة بورقة عمل تم قبولها من الجهة التي نظمت المؤتمر. لأن المشاركة والتواصل العلمي يرفع من كفاءة عضو هيئة التدريس ويمنحه فرصة الإطلاع على ماهو جديد مما ينعكس على أدائه، وعلى طلبته.

6- إنشاء قسم للدراسات العليا في الكلية ومباشرة العمل فيه بقبول النخبة المتميزة من الخريجين والخريجات.

7- تخفيض نصاب أعضاء الهيئة التدريسية، لاسيما أولئك الذين يعملون بأبحاث علمية مسجلة في خطة القسم، واعتبار عملهم فيها من نصابهم التدريسي.

8 - تعدُّيل المسميات الوظيفية لأعضاء الهيئة التدريسية وفقاً لمرتبتهم في جامعاتهم، واعتماد الترقية الممنوحة من تلك الجامعات منذ تاريخ صدورها، مع ما يترتب على ذلك من استحقاقات.

9- توفير الدوريات والمجلات العلمية في مختلف التخصصات، واللغات، من خلال اشتراك سنوي للكلية في هذه المجلات.

10- جعل العقد لمدة معقولة، تشعر عضو الهيئة التدريسية بالاستقرار، فيما إذا بدأ ببحث يتمكن من إنجازه قبل أن تنهى خدماته.

11- العمل على ربط مؤسسات التعليم العالي بالمجتمع، ومؤسساته ومشاركة هذه المؤسسات في تمويل البحث العلمي، فيما إذا كان يتعلق بدراسة مشكلات تخصها. بما فيها القطاع الخاص والشركات المستثمرة والأفراد أصحاب المنح والهبات والوقف وغيرها من مصادر التمويل.

12 - توفير قاعدة بيانات، وتسهيل الحصول على المعطيات من خلال تنسيق الكلية ووزارة التعليم العالي مع بقية الوزارات والمؤسسات.

13- العمل بنظام التفرغ للبحث العلمي لأعضاء الهيئة التدريسية، المعمول به في جامعات العالم، والذي يتيح لأعضاء الهيئة التدريسية وللباحثين فرصة التفاعل مع المؤسسات البحثية والجامعية ويعزز انطلاقتهم للبحث ويغني خبراتهم ويطلعهم على آفاق بحثية جديدة.

المراجع

1- ابن منظور، لسان العرب، طبعة دار المعارف.

2- أبو علاّم، رجاء (1989)، مدخل إلى مناهج البحث التربـــوي، الكويـــت، مكتبـــة الفلاح.

3- أحمد، مروه (1994)، المشكلات الأكاديمية والإدارية التي تواجه أعضاء هيئـــة تدريس في عدد من الجامعات الأردنية، مجلة اتحاد الجامعات العربيـــة، العـــدد 29، ك2.

4- الأنصاري عيسى (2004)، تزيف العقول في الوطن العربي، مجلة هجر، شـــبكة المعلومات الدولية.

5- البيان (1999)، معطيات ندوة البيان، البحث العلمي وتحـــديات العـــصر، موقـــع البيان على شبكة المعلومات الدولية

6- التل، شادية (1998)، البحث العلمي في الوطن العربي وتوجيهه لخدمة الجامعـــة والمجتمع، بحث مقدم إلى مؤتمر التعليم العالي في الوطن العربي في ضوء متغيـــرات العصر، المنعقد في جامعة الإمارات العربية، العين 13- 15 ديسمبر 1998.

7- الجرف،ريما سعد (2005):اتجاهات الشباب نحـــو اســـتخدام اللغتـــين العربيـــة والإنجليزية في التعليم،مجلة ديوان العرب،عدد كانون الثاني ،2005 ،موقـــع المجلـــة على شبكة المعلومات الدولية.

8-الجمالي، فوزية بنت عبد الباقي وكاظم، علي مهدي (2002): معوقـــات البحـــث العلمي في جامعة السلطان قابوس ومقترحات حلها، إدارة الدراسات العليـــا والبحـــث العلمي بجامعة السلطان قابوس (مشروع رقم:IG/ED/PSY02/03)

9- خالد، محمد بن سعود (2004)، الإنترنت في المملكة العربية السعودية،الانتشار، والاستخدامات، عرض ملخص للكتاب، في موقع مجلة الآن الجزيرة، شبكة المعلومات الدولية.

10- ديو بولد، ب فان دالين (1996)، مناهج البحث في التربية وعلم النفس، ترجمة محمد نبيل نوفل وآخرون، ط 6، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة. 17

11- زحلان، أنطون (1997)، حال العلم والتقانة في الأمة العربية – في حال الأمة العربية – المؤتمر القومي العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1 .

12- زويل، أحمد (2002)، النظام العربي سبب التخلف العلمي، موقع نداء الإيمان على شبكة المعلومات الدولية.

13-السلطان قابوس بن سعيد(2000): النطق السامي في بيت العلم، مسقط، جامعة السلطان قابوس.

14- سلمان، سلمان رشيد (1993)، أزمة البحث العلمي في الوطن العربي، مجلة شؤون عربية، العدد 75، أيلول

15السويدي، وضحي (1994)، الجامعة ودورها في مجال البحث العلمي، مجلة التربية، العدد 0 11، السنة 23، سبتمبر1994، قطر.

16- شاتوك، مايكل (1995)، المهددات الداخلية والخارجية لجامعة القرن الحادي والعشرين، تعريب هند مصطفى، مجلة عالم الفكر، المجلد الرابع والعشرون، العدد الأول والثاني.

17- شماس،سالم مستهيل (2003): دراسات في علم النفس والصحة النفسية رؤية معاصرة، دار الكتب الجامعية الحديثة، شبين الكوم.

18-شماس،سالم مستهيل (2003):دراسات في المناهج والإدارة رؤية نقدية معاصرة،دار الكتب الجامعية الحديثة،شبين الكوم.

19- الصوفي، محمد عبد الله (2004)، تقرير التنمية الإنسانية العربية، للعام 2003 م، تقرير منشور في موقع المركز على شبكة المعلومات الدولية.

20- الصوفي، محمد عبد الله (2004)، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام (2003)، تقرير منشور على شبكة المعلومات الدولية.

21- عاقل، فاخر (1988)، أسس البحث العلمي في تقدم العلوم السلوكية، ط 3، دار العلم للملايين، بيروت.

22- عبيدات، ذوقان، وآخرون (1999)، البحث العلمي (مفهومه، أدواته، أساليبه)، دار أسامة للنشر والتوزيع، الرياض، ص1.

23- فلوح، فايز (1999)، البحث العلمي دليل على رقي الأمة ورغبتها في التقدم، نشرة جامعة دمشق، العدد /67/ كانون الثاني.

24- - الكفري، مصطفى العبدالله (2004)، واقع البحث العلمي في الجامعات العربية، الجمعية الدولية للمترجمين، موقع الجمعية على شبكة المعلومات الدولية.

25 كنعان، أحمد علي (2001)، البحث العلمي في كليات التربية بالجامعات العربية ووسائل تطوره، مجلة اتحاد الجامعات العربية، العدد 38، عمّان.

26- كيالي، ماجد (2002)، تقرير التنمية الإنسانية العربية، شبكة المعلومات الدولية، موقع شبكة الإنترنت للإعلام العربي.

27- المجيدل، عبد الله (1999)، المشكلات الأكاديمية لأعضاء الهيئة التدريسية في جامعة دمشق، مجلة جامعة دمشق، المجلد 15، العدد الثالث.

28- المركز الفلسطيني للإعلام (2004)، الخيار النووي وبناء قاعدة عربية للبحث العلمي والتكنولوجي، موقع المركز على شبكة المعلومات الدولية، ص 6.

29- مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية (1985): عضو هيئة التدريس في الجامعات العربية، أوضاعه وقضاياه، اتحاد الجامعات العربية، بغداد.

30- ملحس، ثريا عبد الفتاح (1973)، منهج البحوث العلمية للطلاب الجامعيين، دار الكتاب اللبناني، بيروت.

31- النعيمي، طه (1997)، البحث العلمي والتنمية المستدامة في الوطن العربي، مجلة شؤون عربية، العدد 59.

33- Kerlinger. F. N. (1976) Foundations of BEHAVIORAL keserech , New York , Holt , Rinehart and winston Inc.

34- Rose Mary Cliff ,Universety of Southern California faculty therviews of the University , ERIC Document NO ED 096917.1977.

تاريخ ورود البحث إلى مجلة جامعة دمشق 2005/5/12.